THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة بنيويورك

أمام اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /81/ المعنون:

"الجرائم ضد الإنسانية"

يلقيه

المندوب الدائـم

السفير إبراهيم عُلبي

Ambassador: Ibrahim Olabi

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2025/10/14

CamScanner

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلت به سلطنة عُمان باسم المجموعة العربية، ويذكّر بأن الجرائم ضد الإنسانية تمثّل أخطر أشكال الانتهاكات التي يمكن أن تطال الإنسان في كرامته وحقه في الحياة والأمن، وأن التصدي لها مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره، لما تخلّفه من معاناةٍ عميقة وآثارٍ لا تمحى في ضمير ووجدان الشعوب، ولِما تمثّله من تهديدٍ جسيم للسلم والأمن الدوليين.

وانطلاقاً من هذا الإدراك، **ترى الجمهورية العربية السورية أن التصدي للجرائم ضد الإنسانية يتطلب مقاربة شاملة ومنصفة، تُحقق التوازن بين العدالة والمساءلة من جهة، واحترام السيادة الوطنية وتنوع النظم القانونية للدول من جهة أخرى، وذلك بما يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية**، وبما يصون الطابع الموضوعي للعمل الجماعي داخل الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نستحضر التجربة الأليمة التي مرّ بها الشعب السوري، وما تكبّده من أثمان باهظة نتيجة الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت في ظل النظام السابق على مدى عقود، وهي جرائم موثّقة طالت فئات واسعة من المدنيين، وامتدت آثارها إلى البنى الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للدولة.

ورغم هول الجرائم التي ارتُكبت، والندوب التي لا تزال محفورة في الذاكرة الوطنية، فإن الشعب السوري، في نهوضه، لم يطلب الانتقام، بل طلب العدالة، **وإن الحكومة السورية، المنبثقة عن هذا التحول التاريخي، تُعلن اليوم التزامها بمنع الجرائم ضد الإنسانية ومساءلة مرتكبيها، أيّاً كانت مواقعهم أو انتماءاتهم.**

وفي هذا السياق، تمّ إنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين، كمؤسستين مستقلتين تتمتعان بولاية واضحة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت خلال الحقبة الماضية، تمهيداً لمحاسبة المسؤولين عنها، وإنصاف الضحايا، وضمان عدم تكرارها. وقد بدأت بالفعل إجراءات محاسبة عدد من المتورطين في الجرائم الأشد خطورة، بمن فيهم أفراد من عائلة الرئيس المخلوع، **في تأكيد على أن زمن الإفلات من العقاب قد ولى.**

وفي هذا السياق، **ترحب الجمهورية العربية السورية باعتماد القرار 122/79، وتثمن الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين المعني بمنع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها**، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك عام 2028، باعتباره خطوة مهمة نحو تعزيز البنية القانونية الدولية لمكافحة هذه الجرائم. كما تؤكد التزامها التام بالمشاركة الإيجابية والبنّاءة في أعمال اللجنة التحضيرية وفي مسار المفاوضات المقبلة، بما يسهم في إنجاح المؤتمر وتحقيق غاياته النبيلة.

وتشدّد على أن إعلاء سيادة القانون وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال الاحترام الكامل لجميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بصورة متوازنة وغير انتقائية، وبخاصة تلك التي تحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

كما **تُحذر الجمهورية العربية السورية من مخاطر تسييس العدالة وازدواجية المعايير، لما لذلك من انعكاسات سلبية على مبدأ المساواة بين الدول وثقة الشعوب في منظومة العدالة الدولية**، ولا يسعها إلا أن تلاحظ أن الخطوات التي اتُخذت مؤخراً لتخفيف بعض التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سوريا، قد أسهمت في تحسين الأوضاع الإنسانية وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لدعم جهود التعافي وتعزيز المساءلة، وتأمل في أن يشمل ذلك رفع ما تبقّى من هذه الإجراءات بشكل كامل، بما يتسق مع أحكام القانون الدولي ومبادئ الميثاق.

CamScanner

ختاماً،

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن مكافحة الجرائم ضد الإنسانية ليست مسعى قانونياً فحسب، بل التزاماً أخلاقياً وإنسانياً يتطلب إرادة سياسية جماعية، واحتراماً للسيادة الوطنية، وبما يصون حياد منظومة العدالة الدولية ويحول دون استخدامها في سياقات لا تمتّ إلى غاياتها النبيلة بصلة. ونأمل أن يشكل المؤتمر المقبل محطة فارقة نحو بناء نظام دولي أكثر عدالة وتوازناً وفعالية.

وفي ضوء التجربة المريرة التي عاشها الشعب السوري طيلة أربعة عشر عاماً، والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها النظام السوري البائد في حقه، ترى سورية أن مسؤوليتها الأخلاقية والتاريخية تفرض عليها أن تكون طرفاً فاعلاً ومهتماً في مسار التفاوض على هذه الاتفاقية. فالتضحيات الباهظة التي دفعها السوريون لا تُقدَّر بثمن، ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا الإطار القانوني الدولي في تجنيب الشعوب الأخرى ما مرّت به سورية، من خلال اتخاذ تدابير فعالة تُعلي من شأن الوقاية والمساءلة والعدالة، وتُكرّس الالتزام بعدم التكرار.

وشكراً، السيد الرئيس.

CamScanner